مكاسب للأسبوع السادس مع انتعاش الطلب

أسعار النفط تتخطى 85 دولاراً.. تراجع حاد في المخزونات

قفزت أسعار النفط، محققة مكاسب أسبوعية تتجاوز 3 في المائة وسط دلائل متزايدة على شح المعروض خلال الأشهر القليلة المقبلة مع زيادة التوقعات بالتحول إلى المنتجات النفطية في ظل الارتفاع الشديد في أسعار الغاز الطبيعي والفحم.

ولت العقود الآجلة لخام برنت أعلى مستوى منذ (أكتوبر) 2018 وزادت 84 سنتا أو 1 في المائة، إلى 84.84 دولار للبرميل بحلول الساعة 0652 بتوقيت جرينتش.

ووفقا لـ«رويترز»، ارتفعت الأسعار 3 في المائة هذا الأسبوع، لتصعد للأسبوع السادس على التوالي.

وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 74 سنتا أو 0.9 في المائة إلى 82.05 دولار للبرميل بعد ارتفاعها 87 سنتا الأول. وعقود الخام بصدد تحقيق زيادة 3.4 في المائة، هذا الأسبوع، لترتفع لثامن أسبوع على التوالي.

وأشار محللون إلى انخفاض حاد في مخزونات النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لتسجل أدنى مستوى لها منذ 2015.

وانتعش الطلب مع التعافي من جائحة كوفيد – 19، فضلا عن تحول الصناعة عن الغاز والفحم باهظي الثمن إلى زيت الوقود والديزل من أجل الحصول على الطاقة.

وأوضح فيفيك دار محلل السلع في بنك الكومنولث «أزمة الطاقة هذه، ولا سيما في الفحم والغاز، عادت بالنفع على النفط».

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الأول، إن مخزونات الخام زادت 6.1 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الثامن من (أكتوبر) إلى 427 مليون برميل، مقارنة بتوقعات محللين في استطلاع أجرته «رويترز» بزيادتها 702 ألف برميل.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إنه من المتوقع ارتفاع الطلب على الخام بواقع نصف مليون برميل يوميا مع تحول قطاع الكهرباء والصناعات الثقيلة إلى الخام، من مصادر طاقة أغلى ثمنا، وحذرت من أن أزمة الطاقة قد تؤجج التضخم وتبطئ تعافي الاقتصاد العالمي من الجائحة.

وزادت الوكالة في تقرير شهري توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2022 بواقع 210 آلاف برميل يوميا، ليبلغ 99.6 مليون برميل يوميا، وهو أعلى بقليل من مستوى ما قبل الجائحة.

وذكرت الوكالة في تقريرها الشهري بشأن النفط، أن «أسعار النفط بلغت أعلى مستوياتها منذ أعوام، فيما يدعم النقص في الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال والفحم الطلب على النفط، ما يمكن أن يجعل السوق عاجزة حتى نهاية العام على الأقل».

وقالت إن زيادة الطلب في الربع الأخير أدت إلى أكبر سحب من مخزونات المنتجات النفطية في ثمانية أعوام، بينما كانت مستويات المخزونات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عند أدنى مستوياتها منذ أوائل 2015.

وتدفع أسعار الغاز والفحم المرتفعة الصناعات، التي تستخدم الطاقة بشكل كبير ومنتجي الكهرباء على الانتقال إلى النفط، «كي تبقى الأنوار مضاءة وتواصل الماكينات العمل».

وخفضت منظمة الدول المنتجة للنفط «أوبك» تقديرها لـ2021 للطلب العالمي على النفط، الذي كان أقل استدامة من المتوقع حتى الآن.

إدراج السندات المصرية في مؤشر «جي بي مورجان» للأسواق الناشئة

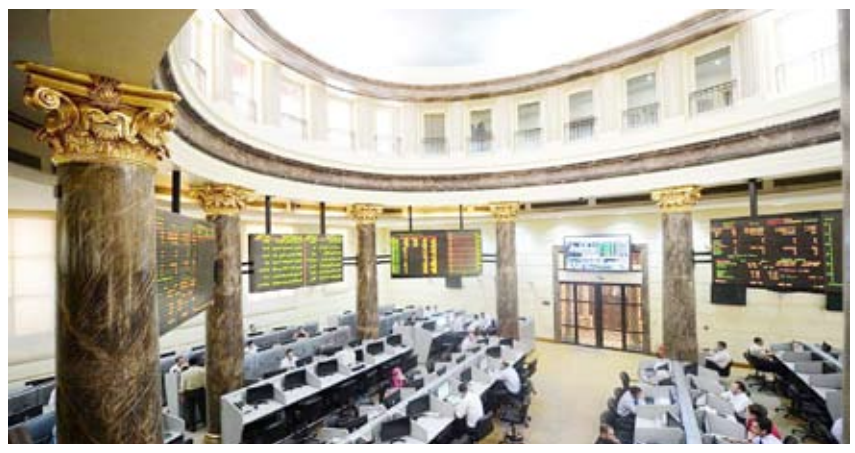

أعلن بنك «جي بي مورجان تشيس»، ضم السندات المصرية إلى مؤشره للأسواق الناشئة، بدءا من 31 يناير المقبل.

وقال البنك الذي يعتبر أكبر مزود للخدمات المالية في العالم، أن الوزن النسبي للسندات المصرية في المؤشر سيبلغ 1.85 بالمئة، حسبما نقلت جريدة «البورصة» المصرية عبر موقعها الإلكتروني. وجاء في مذكرة صادرة عن البنك، أن 90 بالمئة من المستثمرين في السندات المصرية وافقوا على إدراجها في المؤشر.

وكان البنك الأمريكي أعلن في أبريل الماضي انضمام مصر للمؤشر تحت المراقبة لمدة 6 شهور، قبل الانضمام بشكل نهائي.

ووفقا لصحيفة «البورصة»، سيخضع 14 سنداً حكومياً مصرياً بإجمالي قيمة اسمية 24 مليار دولار للمراجعة لتحديد مدى أهليتها للإدراج في المؤشر. وستكون مصر وجنوب إفريقيا الدولتين الوحيدتين في الشرق الأوسط وإفريقيا المنضمتين لمؤشر «بي جي مورجان».

وكانت مصر منضمة بالفعل للمؤشر، لكنها خرجت منه في يونيو 2011 لعدم الوفاء بمتطلبات البنك الأمريكي.

وقالت «البورصة» إن وزارة المالية المصرية تسعى منذ نحو عامين لإعادة انضمام البلاد إلى مؤشر «جي بي مورجان»، من خلال تحقيق متطلبات البنك، وبضمنها إطالة عمر الدين الحكومي وتعديل العائد وتوسيع قاعدة المستثمرين الأجانب في الأدوات المالية الحكومية.

تباطؤ نمو التضخم في الصين إلى 0.7 بالمئة خلال سبتمبر

تباطأ نمو التضخم السنوي في الصين إلى 0.7 بالمئة، خلال سبتمبر الماضي، مقارنة بـ0.8 بالمئة في أغسطس السابق له.

وقالت الهيئة الوطنية للإحصاء في بيان نقلته وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا»، إن تباطؤ التضخم السنوي المسجل الشهر الماضي، ناتج عن تراجع أسعار المواد الغذائية 5.2 بالمئة.

وتراجع سعر لحم الخنزير، وهو لحم أساسي في الصين، بنسبة 46.9 بالمئة خلال سبتمبر مقارنة بالعام السابق، قابله ارتفاع جزئي في أسعار الطاقة بأنواعها.

ويعتبر مؤشر التضخم في الصين، أساسيا لمعرفة اتجاهات تحركات الأسعار داخل الأسواق الكبرى، وتؤثر بشكل غير مباشر على سلاسل الإمدادات ومستقبل الأسعار.

ويتوقع بنك الشعب الصيني (المصرف المركزي)، نسبة تضخم بحدود 3 بالمئة خلال العام الجاري بكامله.

في السياق، ذكرت الهيئة أن مؤشر أسعار المنتجين في الصين، والذي يقيس تكاليف السلع عند بوابة المصنع، صعد 10.7 بالمئة على أساس سنوي في سبتمبر.

وتشهد أسواق العالم ارتفاعا غير مسبوق في أسعار المستهلك، ناجمة على وجه الخصوص عن صعود أسعار مجموعات اللحوم والحبوب والسكر والزيوت النباتية والألبان، إلى جانب قفزات متتالية في أسعار الطاقة.

الانهيار المالي ينزع التغطية الصحية عن معظم اللبنانيين

بات معظم اللبنانيين على مشارف كارثة صحية، بسبب عجزهم عن دفع كلفة الاستشفاء والطبابة في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية والانهيار المالي في بلادهم.

هذا الواقع سببه عجز الجهات الحكومية الضامنة عن تأمين كلفة الاستشفاء التي أصبحت باهظة، لا سيما في المستشفيات الخاصة، وسط تخوف من أن تصبح الرعاية الصحية في البلاد متاحة للأغنياء فقط.

أكبر تلك الجهات الحكومية الضامنة هو «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي»، الذي يغطي وحده كلفة الاستشفاء لنحو 35 بالمئة من الشعب اللبناني البالغ نحو 4.2 ملايين نسمة.

كما تغطي وزارة الصحة وتعاونية موظفي الدولة وطبابة الجيش وقوى الأمن كلها مجتمعة حوالي 45 بالمئة من اللبنانيين، إلا أنها تعاني أيضا من الأزمة نفسها، فيما 15 بالمئة من المواطنين لديهم تأمين صحي لدى شركات خاصة.

يتحمّل صندوق الضمان 90 بالمئة من كلفة الفاتورة الصحية، ولا يترتب على المواطن سوى دفع 10 بالمئة من المبلغ؛ وكانت الأمور تسير على ما يرام إلى أن هبطت العملة المحلية إلى مستويات متدنية مقابل الدولار.

وتراجعت الليرة مقابل الدولار على إثر أزمة اقتصادية حادة تضرب البلاد منذ نحو عامين، فوفق سعر الصرف الرسمي ما زال الدولار عند 1510، إلا أنه يبلغ في السوق الموازية نحو 18 ألف ليرة.

وهكذا أصبح فارق الـ10 بالمئة الذي يدفعه المواطن باهظا، حيث إن المستشفيات تُسعّر كلفة الاستشفاء وفق سعر صرف الدولار في السوق الموازية، بينما تعرفة الضمان الاجتماعي ما زالت وفق سعر الصرف الرسمي.

هذا الفارق وإن كان فقط 10 بالمئة، أصبح يصل أحياناً إلى عشرات ملايين الليرات، بينما الحد الأدنى للأجور يبلغ 675 ألف ليرة (37.5 دولارا وفي سعر السوق الموازية)، ما يجعل تأمين تلك المبالغ حلما لكثيرين.

بعض المواطنين يضطر إلى بيع منزله لقاء سداد كلفة عملية جراحية، وبعضهم الآخر مجبر على سحب تعويض عمله طوال عشرات السنين، أما من لا يملك المال بتاتاً، فقد يجد نفسه محروما من حق الاستشفاء و الطبابة.

هذه القصص يرويها مدير عام «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» محمد كركي، للأناضول، حيث تخوف من أن يصبح الاستشفاء والطبابة في لبنان حكراً على الأغنياء فقط.

«فيتش»: البنوك السعودية احتوت أثار «كورونا»

ذكرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، أن البنوك العاملة في السوق السعودية احتوت التأثيرات التي تسببت بها جائحة كورونا على القطاع المصرفي في البلاد.

وأرجعت الوكالة ذلك، في تقرير لها، إلى مجموعة عوامل، أبرزها تعافي النشاط الاقتصادي تدريجياً، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط، وتحسن القطاع غير النفطي، ما خفف الضغوط على المناخ التشغيلي للقطاع.

وعاد الاقتصاد السعودي للنمو في الربع الثاني بنسبة 1.8 بالمئة لأول مرة منذ الجائحة، بدعم القطاع غير النفطي بشكل رئيس.

وذكرت الوكالة أن التدهور في جودة الأصول والربحية، كان محدودا من خلال إجراءات الدعم الحكومي والودائع بلا فوائد، إضافة للنمو القوي للقروض في 2020 والنصف الأول من العام الجاري (14.9 بالمئة و 19 بالمئة على التوالي).

والقطاع البنكي السعودي، يتمتع بخصوصية عن بقية بنوك العالم، كون نحو ثلاثة أرباع الودائع لدى البنوك لا تدفع عليها فوائد لأسباب شرعية.

ووفق الوكالة، ما يزال تأخير الاعتراف بالقروض المشكوك في تحصيلها، أحد المخاطر الرئيسية، لكنها تعتقد أنه سيتم احتواء التأثير على جودة أصول القطاع والملفات المالية العامة.

ولدى السعودية 13 بنكا وطنيا مرخصا للعمل في البلاد بينهم بنكين رقميين، إضافة إلى 19 فرعا لبنوك أجنبية.

تراجع التضخم في السودان لـ366 بالمئة خلال سبتمبر

تراجع معدل التضخم السنوي في السودان للشهر الثاني على التوالي، إلى 365.82 بالمئة خلال سبتمبر الماضي، وسط محاولات حكومية لضبط أسعار الاستيراد وتكاليف الإنتاج في البلاد.

وقال بيان صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء السوداني، ، إن التضخم السنوي خلال الشهر الماضي، تراجع من 387.56 بالمئة مسجلة في أغسطس السابق له.

جاء تباطؤ التضخم في البلاد، نتيجة تراجع أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات، إلى 226.93 بالمئة خلال سبتمبر، من 260.76 بالمئة في الشهر السابق له.

وبلغت نسبة التضخم في البلد –الذي يعاني جراء هبوط أسعار الصرف بعد تنفيذه تعويما جزئيا في فبراير الماضي– بدون مجموعة الأغذية والمشروبات 515.46 بالمئة، من 541.06 بالمئة في أغسطس. كما تراجع معدل التضخم للسلع المستوردة في سلة المستهلك، إلى 203.44 بالمئة في سبتمبر، نزولا من 222.29 في الشهر السابق له.

وتستهدف الحكومة السودانية في موازنة 2021 معدل تضخم بحدود 95 بالمئة. وفي يونيو الماضي، أعلنت الحكومة الانتقالية رفع الدعم عن الوقود (البنزين، الديزل) نهائيا.

وفي فبراير، عوّمت الحكومة جزئيا عملتها الوطنية، أدى إلى ارتفاع سعر الدولار لأكثر من 375 جنيها من 55 جنيها السعر الرسمي قبل التعويم، في مسعى لجسر الفجوة بين السعر الرسمي وأسعار السوق الموازية.

وتبع التعويم زيادة سعر الدولار الجمركي (الدولار الذي يبيعه البنك المركزي للتجار بغرض استيراد السلع) في مارس الماضي، من 15 جنيها للدولار إلى 28 جنيها.

وتعويم العملة، إضافة إلى رفع الدعم عن السلع، مطلبان أساسيان لصندوق النقد الدولي؛ لدعم برنامج إصلاح اقتصادي تنفذه الحكومة السودانية.

مجموعة السبع تتفق على أهمية العملات الرقمية «الرسمية» ومدفوعاتها

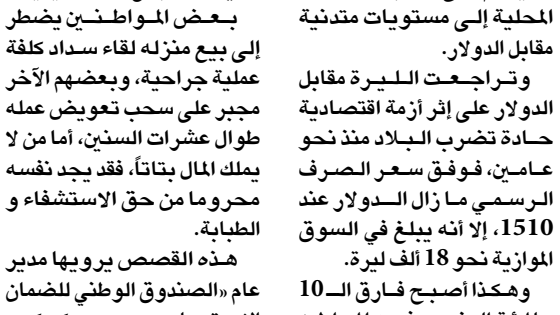

اتفق أعضاء مجموعة السبع على أهمية النقود والمدفوعات الرقمية بوصفها مستقبلا يمثل أولوية في الصناعة المالية والمصرفية حول العالم.

وقالت المجموعة في بيان، عقب لقاء على هامش اجتماعات الخريف لصندوق النقد الدولي، بالعاصمة الأمريكية واشنطن، إنها وضعت بنودا ترسم السياسة العامة لإصدار العملات الرقمية من جانب البنوك المركزية.

وقدمت المجموعة، دليلا حول مراقبة العملات الرقمية للبنوك المركزية يتألف من مجموعة مبادئ؛ لضمان شفافية الأنشطة المالية المتعلقة بهذه العملات، وحماية سرية المشاركين فيها.

وذكرت أن أحد أهم الشروط الواجبة عند إصدار البنوك المركزية للعملات الرقمية، هو اتسام تلك العملات وطريقة إصدارها وتعاملاتها، بالشفافية وتبعيتها للقانون.

ويشير الدليل إلى أن قرار إصدار العملات الرقمية هو «مسألة سيادية» لكل دولة؛ ولكن الدليل «يؤسس مجموعة مشتركة من المبادئ ويؤكد الأهمية الأساسية للقيم العالمية مثل الشفافية وسيادة القانون والإدارة الاقتصادية السليمة.

ومن المبادئ الواردة في الدليل، مكافحة الاحتيال وتقليل مخاطر التهرب من العقوبات المالية؛ ويذكّر الدليل الحكومات بالحاجة إلى جعل نظام الدفع مستداما.

وفقا لصندوق النقد الدولي، تدرس 110 دول تنفيذ عملية إصدار للعملات الرقمية، فيما أصبحت جزر البهاما، أول دولة تطلق العملات الرقمية للبنوك المركزية رسميا.

وتضم المجموعة 7 دول صناعية في العالم، كانت تسمى سابقا «G8» وتشمل الدول الأعضاء بالإضافة إلى روسيا التي تم استبعادها بعد استيلائها على شبه جزيرة القرم من أوكرانيا.

وتضم المجموعة الولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا، وكندا، واليابان، وفرنسا، وإيطاليا، حيث تشكل هذه الدول 40 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويسكنها 10 بالمئة من سكان العالم.